التحالف الوطني الديمقراطي في بيان مهم :

أحزاب (اللقاء المشترك) تعمل بصورة متعمدة على إعاقة عملية الإصلاحات

صنعاء / سبأ:

دعت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي إلى سرعة تقديم العابثين بالأمن والاستقرار والفاسدين إلى المحاكمة.

وطالب بيان صادر عن المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي السلطات المختصة بسرعة تقديم من وصفهم بالعابثين بالأمن والاستقرار والفاسدين والمتهربين من الضرائب ومن أفسدوا في الوزارات والمؤسسات وخرجوا إلى المعارضة والخارجين على النظام والقانون إلى العدالة ومن أي جهة كانت سواء في السلطة أو المعارضة.

واتهم البيان أحزاب اللقاء المشترك بالعمل وبصورة متعمدة على إعاقة عملية الإصلاحات .. وقال إن القائمين على تلك الأحزاب: "عملوا ولا يزالون على إعاقة الإصلاحات الدستورية والقانونية ورفض الاحتكام إلى صناديق الاقتراع والبحث عن عقد الصفقات السياسية بعيداً عن إرادة الشعب المعبر عنها في صناديق الاقتراع".

وأضاف بيان المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي أن أحزاب المشترك لم تعد تعرف ماذا تريد معتبراً المواقف التي اتخذتها أحزاب المشترك مؤخراً والتي وصفها بـ"الانتهازية التصعيدية" لم تكن سوى ردة فعل "على شعور القائمين على تلك الأحزاب باحتراق الأوراق التي ظلوا يشعلون من خلالها الحرائق والفتن في الوطن"

عبدربه منصور هادي يترأس اجتماعاً للمجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي

وفيما يلي نص البيان :

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن:

المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي:

عقد المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي اجتماعاً اليوم (امس) الخميس 2010/3/11م برئاسة الأخ/ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام حيث وقف الاجتماع أمام العديد من القضايا والمستجدات على الساحة الوطنية.

وثمن المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي جهود القيادة السياسية ممثلة في فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح في الدفاع عن المنجزات الوطنية وقدّر عالياً التوجّهات السياسية للقيادة للحفاظ على الدستور والنظام والقانون وصيانة أمن الوطن واستقراره ووحدته.

وأكد المجلس الأعلى ان أي شرعية تظل مرتبطة باحترام الدستور والقانون وأي تجاوز لهما هو انتزاع لشرعية كل من يمارس ذلك أو يتماهى بالقول والفعل مع من يرتكبون الأعمال الإجرامية الخارجة على الدستور والقانون وهو ما ظلت للأسف تمارسه أحزاب اللقاء المشترك التي ظلت تعطي الغطاء المساند للعناصر المتمردة في محافظة صعدة والعناصر التخريبية الخارجة على النظام والقانون في بعض مديريات المحافظات الجنوبية والشرقية والعناصر الإرهابية في تنظيم القاعدة.

وحذر من ذلك النهج التدميري غير المسؤول الذي تمارسه تلك الأحزاب والتي ظلت تنظر لنفسها بأنها أكبر من الوطن, وتعتمد على سياسة إشعال الحرائق والتماهي مع العناصر التي ترتكب أعمال العنف والتحريض عليها والدفاع عن الخارجين على الدستور والنظام والقانون وتشجيعهم على زعزعة أمن الوطن واستقراره والاعتداء على المواطنين ونهب ممتلكاتهم وحرق متاجرهم والتقطع لهم في الطرقات الآمنة وفرض الإتاوات وإزهاق أرواح العديد من المواطنين الأبرياء على أسس جهوية ومناطقية كما حدث مع المواطنين من أبناء "القبيطة" و"القدسي" و"الحالمي" و"العنسي" وغيرهم, مشدداً أن تلك الجرائم تضع هذه الأحزاب والقائمين عليها تحت طائلة المساءلة القانونية باعتبارهم هم شركاء في الجرم والإثم والأفعال المقيتة التي أرتكبها الخارجون على النظام والقانون والذين ظلوا ينفذون من ذلك الخطاب المأزوم والمفلس لأحزاب اللقاء المشترك المشحون بلغة الأحقاد والكراهية والبغضاء والتحريض على العنف والإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.

ويعبر المجلس الأعلى عن استغرابه من ذلك الموقف الذي أتخذه القائمون على هذه الأحزاب حيث انه وبمجرد أن اتخذت الحكومة الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة وأرواح المواطنين وممتلكاتهم وضبط الخارجين على النظام والقانون وتقديمهم للعدالة, فإنهم أخذوا يذرفون دموع التماسيح على تلك العصابات الإجرامية والدفاع عنهم مطالبين في بياناتهم بعدم إخضاعهم للعدالة, وزاعمين أن ذلك قمع للحريات وعسكرة للحياة السياسية.

وأكد المجلس الأعلى للتحالف أنه بات جلياً ان أحزاب المشترك لم تعد تعرف بالضبط ماذا تريد وان هذه المواقف الانتهازية التصعيدية التي اتخذتها مؤخراً ليست إلا رد فعل على شعور القائمين على تلك الأحزاب باحتراق الأوراق التي ظلوا يشعلون من خلالها الحرائق والفتن في الوطن, وخاصة بعد إيقاف العمليات العسكرية وإحلال السلام في صعدة وبعد أن شاهدوا الانهيارات المتتالية في صفوف حلفائهم من العناصر التخريبية الانفصالية والضربات الاستباقية الناجحة التي تلقتها العناصر الإرهابية في تنظيم القاعدة ما دفع بهم إلى اللجوء إلى لعبة جديدة وهي لعبة (الاعتصادات) وإثارة الفوضى التي يستهدفون من ورائها إعاقة جهود التنمية وتعكير صفو السلم الاجتماعي والتباكي على القتلة والمجرمين وقطاع الطرق من العناصر التخريبية الانفصالية ما يكشف حقيقة نوايا هذه الأحزاب في أن تظل الحرائق مشتعلة وان تسود الفوضى وأعمال التخريب في الوطن وفي ظنها أن ذلك هو ما يحقق لها مطامعها الأنانية الذاتية.. والقفز إلى السلطة بعيداً عن الخيار الديمقراطي وإرادة الشعب، بل وصل الأمر بالقائمين على هذه الأحزاب إلى اللهث وراء الخارج وإرسال الشكاوي ومطالبة الدول المانحة إلى عدم تقديم الدعم لليمن ومسيرته التنموية في محاولة للانتقام من الوطن والشعب نتيجة عدم منحه ثقته لهم سواء في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو المحلية أو منظمات المجتمع المدني.

ويعلن المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي بأن هذا النهج التدميري يخالف العمل الديمقراطي السلمي وانقلاب على الديمقراطية وتجاوز لها فالديمقراطية مسئولية وطنية وأخلاقية قبل أن تكون معاول هدم للوطن وإضرار بمصالحه، فلقد وضع القائمون على أحزاب المشترك أنفسهم في موقع العداء للوطن وأمنه واستقراره وعملوا على كل ما من شأنه الإساءة إليه واستهداف أمنه ومكتسباته، وحيث أصبح هذا الاستهداف نهجاً وسلوكاً ظلت تمارسه تلك الأحزاب كل يوم ودون وضع أدنى اعتبار للدستور والنظام والقانون التي يجب أن يخضع لها الجميع دون استثناء.

وأكد المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي أن من يطالبون بإزالة آثار حرب صيف عام 1994م يدركون ما هي حقيقة تلك الآثار التي ينبغي أن تزال من هذه الفتنة التي أشعلتها الوجوه ذاتها التي تريد اليوم الزج بالوطن في أتون فتنة جديدة وتسعى إلى إشعال الحرائق في الوطن مرة أخرى ويدركون أيضاً من الذي ظل ينظر للوطن بعقلية الفيد والغنيمة ونهب الأراضي ومؤسسات الدولة في عدن وغيرها قبل أيام من إعادة تحقيق الوحدة المباركة في الـ 22 من مايو 1990م أو أثناء فتنة حرب الانفصال في صيف عام 1994م ومن هم تجار الحروب والأزمات وأصحاب الشركات الوهمية التي استلبت المواطنين أموالهم "كالمنقذ" و"الأسماك" وغيرها ومن الذي استغل تضحيات أبناء القوات المسلحة والأمن لتحقيق مكاسب حزبية ضيقة؟ ومن الذين انقلبوا على الاتفاقات وتنكروا لها ومنها اتفاق فبراير 2009م وظلوا يرفضون الحوار ويضعون الشروط التعجيزية أمامه وعملوا ولا يزالون على إعاقة الإصلاحات الدستورية والقانونية ورفض الاحتكام إلى صناديق الاقتراع والبحث عن عقد الصفقات السياسية بعيداً عن إرادة الشعب المعبر عنها في صناديق الاقتراع.. ذلك أن شعبنا الواعي ظل يمنح ثقته لمن يعمل من اجل مصالحه ويرعى مصالح الوطن ويصون أمنه واستقراره ووحدته الوطنية.

وطالب المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي بسرعة تقديم العابثين بالأمن والاستقرار والفاسدين والمتهربين من الضرائب ومن افسدوا في الوزارات والمؤسسات وخرجوا إلى المعارضة والخارجين على النظام والقانون إلى العدالة ومن أي جهة كانت سواء في السلطة أو المعارضة.

وأشاد المجلس الأعلى بتطور الوعي الاجتماعي الذي ميز دائماً بين المواقف الوطنية والمواقف اللاوطنية وبين المواقف الوحدوية والانفصالية وقدر عالياً التفاف الجماهير الشعبية الوفية حول قيادته السياسية والمؤسسات الدستورية ومواقفها الوطنية.

ونبه إلى ضرورة كشف حقيقة كافة المزايدين والمتاجرين بقضايا الوطن وتجار الحروب والأزمات وأعداء الحياة والسلام وتعريتهم أمام الرأي العام حتى يعرف حقيقتهم ونواياهم ومخططاتهم المعادية للوطن وأمنه ووحدته وسكينته العامة , مؤكداً ان الوطن فوق الجميع وينبغي وضع مصالحه فوق كل اعتبار.

- صادر عن المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي

صنعاء 2010/3/11م

شخصيات سياسية واجتماعية ومواطنون بعدن:

نحن مع دعوة الرئيس إلى الحوار ولا أفق لسراب (الحراك) وسيظل اليمن قوياً بوحدته

لم نلمس في برامج وأنشطة أحزاب (اللقاء المشترك) سوى التصريحات والمناكفات السياسية

أجمعت شخصيات اجتماعية و سياسية في محافظة عدن على أهمية دعوة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ما يسمى بعناصر الحراك إلى الحوار تحت مظلة الدستور والقانون والوحدة.

وشددت تلك الشخصيات في أحاديثها على ضرورة استجابة تلك العناصر للحوار وطرح مطالبها على طاولة الحوار:-

استطلاع / منصور نور:

البداية كانت مع الأخت/ فتحية حسين احمد - مديرة مدرسة نشوان الابتدائية بالمنصورة التي قالت: إن دعوة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والتي أشار إليها في محاضرته أمام منتسبي الأكاديمية العسكرية العليا يوم الاثنين الماضي كانت صريحة وموجهة إلى العناصر في ما يسمى بالحراك و القوى السياسية الأخرى إلى الحوار من اجل امن واستقرار وطن 22 مايو وهذا إذا كان لها مطالب مشروعة ألا ان يكون حق يراد به باطل ! .. فالشعب اليمني وخاصة في المحافظات الجنوبية قد سئم من شعارات تلك العناصر التي أساءت لنا في الماضي ودمرت البلاد وهي تريد للوطن الخراب وان يعمه الدمار لتستفيد هي كما استفادت في الدورات الدموية والمذابح الجماعية قبل عام 1990م.

واختتمت حديثها: نحن مع دعوة فخامة الرئيس - حفظة الله - لبناء وازدهار مستقبل اليمن وتربية أجيالنا القادمة بالعلم والمحبة والتسامح.

اما المواطن / محمد يحيى عكاشة .. فقال : إن أحزاب اللقاء المشترك وما تسمى بالمعارضة لم نلمس في برامجها وأنشطتها سوى التصريحات والمناكفات السياسية ولسان حالها يقول إنه لا يعجبها العجب ولا الصيام في رجب وهي أحزاب بعيدة عن المواطن وطموحاته وآماله فهناك الكثير من القضايا التنموية والتي من الممكن أن تتبناها هذه القوى السياسية وتعمل على متابعة تنفيذها على ارض الواقع مثل مشاريع المياه أو المشاريع المرتبطة بالتعاونيات السكنية في المجتمعات المحلية الصغيرة ولكن نرى هذه العناصر والقوى السياسية بعيدة وتحاول أن تكون كذلك لتعفي نفسها من تبني قضايا المواطنين ولكنها في أعمال الشغب والمظاهرات تكون السباقة لحشد الناس وتهويل الموقف وتعمل ضد النظام وضد كل ماهو جميل.

وأضاف : الفرصة سانحة للمعارضة ولكل عناصر الحراك وأبواب السلطة مفتوحة وكل الأيادي الخيرة ممدودة لها للحوار بعيدا عن العنف وأعمال التقطع والقتل فهل ترضى المعارضة بالحوار البناء والصادق وبنوايا مخلصة من اجل يمن الثاني والعشرين من مايو ؟!

المواطن / فهمي علي عبود - منطقة الحسوة /عدن اكتفى بالتأكيد أن وطننا اليمني قد أصبح كبيراً ولارجعة عن وحدته ولذلك ندعو عناصر ما يسمى بالحراك إلى استغلال هذه الفرصة الكريمة وليعي الجميع أن لا أفق لأحلامهم أو سرابهم وسيظل اليمن بخير وقوياً بوحدته وعزته وكرامته.

اما الدكتور مهدي علي عبد السلام -عضو مجلس النواب فأكد أن فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله - وفي أكثر من حوار أو محاضرة يحلل الأمور السياسية وفي محاضرته الأخيرة قد حلل مفاصل المشكلات والخلافات التي تختلقها العناصر المريضة والمشلولة والتي تطلق على نفسها ما يسمى الحراك وغيرها من التسميات .. فقط من اجل إيجاد أجواء مرعبة في الوطن وهي عناصر كانت تريد أن تحول الوحدة إلى مغنم وعندما لم تجد مقاصدها تحولت إلى الحراك وهي لا يعنيها امر الوطن ومصلحة المواطنين وليس لها ثقافة من أساسه والا ما كانت لجأت إلى المظاهرات والاعتصامات ومارست من خلالها أعمال الشغب والعنف والقتل والتقطع والإضرار بمصالح الناس ونهب ممتلكاتهم وإزهاق الأرواح البريئة .. وأقول إنها لا تملك أي ثقافة سوى ثقافة القتل والمناطقية والدليل إنها لا تؤمن بالديمقراطية ولا تريد السلطة والكراسي إلا عبر المجازر الجماعية والجرائم الدموية.

وأضاف أنها فرصة أمام كل القوى السياسية وعناصر الحراك ومن يريد خدمة هذا الوطن الواحد أن يتمسك أولا بالثوابت الوطنية التي لا فكاك عنها ولن نسمح لاي كان أن يحيد عنها أو يتبرأ وينفي عن نفسه انتماءه لليمن فكلنا مواطنون يمانيون ومع دعوة الكل الى الحوار وأنا بوصفي عضو مجلس النواب أرحب بهذه الدعوة لأننا نتمنى لوطننا أن يعيش بأمن وسلام ونبني حاضرنا لمستقبل الأجيال القادمة والتاريخ هو من سيمجد المواقف الوطنية النبيلة وسيعري الانفصالية الحاقدة التي لفظها الوطن وارتمت في مزبلة التاريخ وكلنا أمل أن تلتف كل السواعد الشريفة والآمنين مع دعوة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لبناء هذا الوطن وهذا الإنسان اليمني.

فماذا عمل لنا رموز الحراك السياسي ومن يدعون إلى التشطير طبعا لاشيء ونحن مع الدعوة إلى الحوار واستتباب الأمن والاستقرار وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا فرضت الدولة هيبة النظام والقانون على كل شبر من الوطن .. ولسنا مع أولئك النفر الذين يحاولون بث ثقافة الكراهية والمناطقية والقروية ولو كان العنف وسيلة لتحقيق المطالب المشروعة لكانت الصومال والعراق اليوم تنعمان بالسلام ولكن العنف يولد العنف والقتل.

وندعو كل الخيرين ومن هم معارضون للعودة إلى منطق العقل والحكمة لبناء وإعمار هذا الوطن الكبير.

بدوره قال الأخ/ احمد حامد لملس - مدير عام مديرية المنصورة: استمعنا وتابعنا كلمة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في محاضرته المهمة التي ألقاها أمام منتسبي الأكاديمية العسكرية العليا .. التي عبرت عن سعة صدر فخامته فهو الأب والراعي لمسيرة البناء والديمقراطية وكان لها الأثر الكبير والصدى العميق من خلال ما لمسناه من تجاوب وارتياح من قبل أعضاء المجالس المحلية والمثقفين والمواطنين في محافظة عدن وفي مديرية المنصورة خاصة والجميع أخذها بعين الاعتبار ورحب بدعوة فخامته الرئيس - حفظه الله - إلى الحوار في إطار المحافظات بواسطة القنوات السياسية (مجلسي النواب والشورى والسلطة المحلية) ومن خلال تشكيل اللجان لمعالجة قضايا المحافظات وبحسب خصوصية كل محافظة.

وهذه الدعوة الكريمة والصادقة والتي سبقتها دعوات من قيادتنا السياسية تعطي فرصة اكبر لمن هم محبون لهذا الوطن ولكل من غرر به أو ضل السبيل أن يعود إلى صوابه وبالمقابل علينا كأجهزة تنفيذية في السلطة أن نطبق النظام والقانون وان نتعامل بحسم وضبط مع كل من يحاول الخروج على الدستور والنظام وكل من يرفع الشعارات والأعلام التشطيرية والأصوات النشاز التي تدعو إلى الفتنة والمناطقية والتعصب وصب الزيت على النار.

ونحن في الوقت نفسه نحترم كل من يحترم ثوابتنا الوطنية بذلك القدر الذي نعظم فيه ثوابتنا الوطنية ونعتز بوحدتنا اليمنية ونفخر بمسيرة عشرين عاماً على إنجازها.